

بيان

اجتمع المكتب النقابي لموظفي المصالح المركزية (الجامعة الوطنية للتعليم) يوم الخميس 03 مارس 2016، وبعد التداول في جدول أعمال وبعد استحضار ظروف العمل المتدهورة داخل الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية وبعد الوقوف على الأجواء العامة المعاشة المطبوعة بالتراجع على المكتسبات، المادية والمعنوية والاجتماعية، فإن المكتب النقابي يسجل باستياء:

1. عدم استجابة الوزارة لطلب لقاء الذي تقدم به المكتب النقابي لموظفي المصالح المركزية بتاريخ 21 يناير 2016؛
2. النقص الفادح لوسائل العمل الضرورية لتسوية الملفات الإدارية وتدني الخدمات اللوجستية المرافقة في ظل الانخفاض المستمر لعدد الموظفين بالمصالح المركزية بسبب ارتفاع نسبة التقاعد مقابل تجميد التوظيف؛
3. الجحود الذي تعرفه التعويضات وعدم رفع قيمة التعويضات الجزافية والتحفيزية ومنحة العيد، وتعليق التعويضات عن الساعات الإضافية علما أن الوزارة توفر غلafa مهما من التعويضات الناتجة عن مبرانية التسيير والذي يوزع بشكل ذاتي بعيدا عن الموضوعية والشفافية، كما ان هذه التعويضات لا تعم على جميع الموظفين؛
4. التدهور الكبير الذي يعرفه النقل الجماعي بصفته يهم كافة الموظفين وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة وعدم عقلنة تدبير حظيرة السيارات التابعة لها ولم توضع معايير موضوعية لاستغلالها، بحيث يُهمش النقل الجماعي المخصص لتسهيل أداء مهام عامة الموظفين ومنها الأطر الصغرى، في حين أن هناك من بين المسؤولين من يجمع بين امتلاك سيارة الخدمة وتعويضات التنقل؛
5. التأخر عن إعلان تاريخ تنظيم المباريات المهنية والتماطل عن إعلان نتائج الامتحانات، كما أن الإدارة لا تنشر نقط الاستحقاق للمبارين تطبيقا لمبدأ الشفافية والنزاهة؛
6. غياب تدابير المصاحبة لنظام التوقيت المستمر (المطعم، المقصف) وعدم اخذ بعين الاعتبار أشغال ونتائج اللجنة التقنية المشتركة ما بين نقابة المصالح المركزية والوزارة سنة 2006، وعدم تفعيل الوزارة للقانون الخاص بالتكوين المستمر لفائدة الموظفين، مما يترتب عنه تداعيات سلبية على ظروف العمل وتحسين الخدمات والمردودية؛
7. هدر لمالية العمومية في صفقات تجارية لاقتناء تجهيزات المراقبة المجهزة بالكاميرات وتقنيات اليكترونية بتكاليف مالية باهظة، في حين يسجل ضعف في توفير وسائل العمل الأساسية وتدني ظروف العمل داخل الإدارة؛
8. غياب لمعايير الموضوعية لإسناد مناصب المسؤولية وعدم احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين أطر الوزارة بسبب مرجوع بعض المسؤولين الى مسطرة التكاليفات والتعيينات المباشرة في هذه المناصب. مع الإشارة إلى غياب آلية موضوعية ذات مقاييس محددة من اجل عملية الانتقاء للكفاءات لشغل مناصب المسؤولية؛